قوله وانما قالوا اسم كان مثلا فنسبوه اليها اشعارا بانه معمولها
ومتعلقها والا فليس هو اسما لكان ولا خبرا عنها في الحقيقة وقد يضاف الشيء
الى الشيء بادنى سبب وانما قال تشبيها بالفاعل لان ما عملها حقيقة هو مصدر
الخبر مضافا للاسم ولهذا لا يكون خبرها طلبا والا لزم التنافي في مثل كان زيد
هل ضربته لانك استفهمت عن ضربه بعد علمك بوقوعه واذا قدرت الخبر
بما عملا مضافا للاسم قلت كان ضرب زيد مجزوما بوقوعه فتنفي علمك به بحصول
التنافي والله اعلم قوله قال في المغني ذكر لي عن رجل كبير من
الفقهاء ممن يقرئ علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى اتبيت
ريان الجفون ابيت وقال كيف خاطب الناس بتبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها
من ابيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت له ان كلا الفعلين مضارعان وان
التاء فيهما تاء الكلمة وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم
في الثاني مستفاد من الهمزة والاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب
بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة الم اك جاركم ويكون
بيني وبينكم المودة والاخاء انتهى قلت قد وقعت لنا هذه النازلة بعينها
عند قراءتنا هذا المحل فاستشكل ذلك بعض فقهاء المدينة المنورة ولم اقلع
عن هذا البيت الا بالتي واللتيا عصمنا الله واياكم قوله المشهور في فتئ
كسر العين وفيه لغة بالفتح وثالثة افتأ وذكر الصغاني فتؤ يفتؤ كظرف
لغة في فتئ قوله وليس له مصدر يعني لا يستعمل لها مصدر وكذا المتصرفات
كلها والامر كالمصدر كما يأتي وليس المراد انها لا تدل على المصدر الذي هو الحدث
فانه غير مرضي خلافا للتسهيل بعد ان ذكر افعال الباب كلها وتسمى نواقص
لعدم اكتفائها بالمرفوع لا لانها تدل على زمان دون حدث فالاصح دلالتها عليهما
الا ليس انتهى والموضح يفهم من قوله الاتي فانها لا يستعمل منها امر ولا مصدر
الميل لما عند ابن مالك انه يحكى انها تدل عليه لغة لا يستعمل قوله وحكى الكسائي
وعلى هذا ينبغي للموضح ان يقول وزال لا بمعنى انتقل ولا بمعنى ماز والله اعلم
قوله بعد هذا تدل على الحدث والزمان وان كانت ناقصة وحجة السيوطي

ولا تنصبه

٢٨٣

ولا تقدمه على الاصح فلا يقال كان زيد قائما كونا ويبنى على هذا الخلاف عملها
في الجار والمجرور والظرف فمن قال بدلالتها على الحدث اجاز عملها فيها وكذا
علق بعضهم اكان للناس عجبا بكان وحكى ابو حيان هذا الخلاف في عملها في الحال
قوله كان في الدار هذا التوسط غير واجب بل يجوز فيه تقديم المجرور على كان
فيقال في الدار كان ساكنها وحينئذ لا يجب التوسط قوله التقديم نحو كم كان
مالك وكيف كان زيد فالتقديم واجب قوله او التوسط نحو كان بعد هذا فيهما
هذا مراد المصرح وليس بشيء لان الخبر فيه جاز التقديم قوله او التاخير
نحو اضحى عدوي صديقي لما فيه من اللبس وكذا يمتنع تقديم الخبر مع تاخيره
في موضع فلا يقال قائما كان زيد ابوه ولو كان معمول الخبر منصوبا وكان ظرفا
او مجرورا اجاز قوم مساواة كان زيد اليوم وجالسا كان زيد في الدار وان كان
غيرهما جاز ايضا لكن بقبح نحو اكلا كان زيد طعامك قوله
واجازوا ايضا هم والمتاخرون سوى ابن عصفور ان يلي ما الحجازية معمول خبرها
اذا كان جارا او مجرورا او ظرفا ومنعوا ان يليها الخبر اذا كان كذلك فقد اجازوا
تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وقد يجاب بان اطلاق الكلام في
تمهيد القواعد يعتبر بمنزلة تقييد الحيثيات المعهودة في عرف التخاطب
كما ستجمع الشروط وانتفاء الموانع بمورد الدليل في هذه المسئلة
ما انتفى فيه الموانع وما وقع به النقض ليس كذلك لان عدم جواز تقديم
ضرب عمرو زيدا ضرب عمرو انما هو لاجل التباس الفاعل بالمفعول وعدم تقديم
نعم لاجل اختصاصها اما بالاسماء وعدم تقديم ظرفها محجوبا عن ما الحجازية
لاجل ان شرط عملها ترتيب الجزئين فلولا هذه الموانع ما حصل النقض
والمستدل عليه مقيد بما عدم الموانع والله اعلم قوله ليس هذا الحكم
مخصوصا بباب كان بل هو مطرد في كل باب فلا يلي عاملا من العوامل ما لغيره
غير ظرف او مجرور وقد ذكر ابو حيان على عبارة التسهيل وتعرض له ابن مالك
في شرح الكافية قوله وتكون بمعنى كفل نحو كنت الصبي اي كفلته وغزل
نحو كنت الصوف اي غزلته ففي هذين تكون متعدية ومصدر الثاني المعنى

Copyright © King Saud University